إصابة 66 شخصاً جراء مواجهات ليلية في بيروت

لبنان: دعوات لإضراب عام في صيدا والمدارس تغلق أبوابها

الأمن اللبناني يستخدم القنابل السيلة للدموع لتفريق المتظاهرين

جانب من احتجاجات لبنان

بيروت – «وكالات»: أعلنت المديرية العامة للدفاع المدني في لبنان، أمس الثلاثاء، عن إصابة 66 شخصا جراء المواجهات التي شهدتها مدينة بيروت فجر أمس.

وقالت المديرية العامة للدفاع المدني، في بيان صحافي، إن عناصر من الدفاع المدني عملوا على علاج إصابات 43 مواطنا ونقل 23 جريحا إلى مستشفيات المنطقة.

وكانت مدينة بيروت شهدت ليل أمس مواجهات بين عدد من مناصري ميليشيا حزب الله، والقوى الأمنية، استمرت حتى فجر أمس.

وأقفلت بعض المدارس في مدينة صيدا جنوب لبنان أبوابها اليوم احتجاجا على إقدام مجهولين على تحطيم عدد من خيم المعتصمين من الحراك الشعبي في ساحة ايليا في المدينة ليل أمس والاعتداء عليهم.

وأقدم مجهولون قرابة الواحدة والنصف بعد منتصف ليل أمس الإثنين، بحسب ما أعلنت الوكالة الوطنية للإعلام، على تحطيم عدد من الخيم في ساحة ايليا في مدينة صيدا، والاعتداء على عدد من الموجودين في المكان.

وأقدم عدد من الشبان ليلاً، على تحطيم وتخريب مدخل مؤسسة مياه لبنان الجنوبي، فيما عمد آخرون على تكسير وتخريب في الممتلكات العامة في صيدا.

واستنكر «حراك صيدا» في بيان وفق الوكالة الوطنية للإعلام، «تكسير الخيم والاعتداء على من كان فيها»، داعيا إلى الإضراب العام في مدينة صيدا والجوار، متمنيا على القوى الأمنية «حماية المعتصمين في الساحات».

ونتيجة لما حصل ليلاً، أعلنت معظم مدارس صيدا إقفال أبوابها أمس، حرصا على السلامة العامة، فيما يقوم الجيش بتسيير دوريات في أنحاء المدينة.

كما قال شهود وتقارير إعلامية، إن قوات الجيش اللبناني أطلقت أمس الثلاثاء الغاز المسيل للدموع لتفريق أنصار لميليشيا حزب الله وحركة أمل حاولوا اقتحام ميدان في بيروت.

وتجمع مئات الشبان على دراجات نارية في وسط بيروت ملوحين برياتهم الحزبية والدينية ومرددين «شيعة.. شيعة»، وأشعلوا النار في إطارات سيارات. وقال الشهود إنهم ألقوا حجارة ومفرقعات على قوات الأمن بالمكان.

وتجاهل الشبان دعوات السياسيين لضبط النفس، وحاولوا كسر طوق أمني لاقتحام الميدان الذي يخيم به المتظاهرون في إطار احتجاج مناهض للحكومة قائم منذ أسابيع.

وأظهرت تغطية حية بثتها قنوات تلفزيونية محلية عشرات الشبان وقد أحرقوا إطارات وحطموا مبانٍ إدارية وأضرموا النار في عدد من السيارات في محيط المنطقة القريبة من طريق رئيسي يؤدي إلى الأجزاء الشرقية والغربية من العاصمة.

وسبق وأن استهدفت ميليشيا حزب الله المحتجين المعتصمين في الميدان من قبل غضبا من هتافات تنال من زعمائها السياسيين. غير أن أحداث العنف أمس الثلاثاء كانت ذات طبيعة طائفية واضحة.

و يشهد لبنان منذ شهرين حراكاً شعبياً غير مسبوق أدى إلى استقالة رئيس الوزراء سعد الحريري، بينما يواصل المتظاهرون المطالبة بتنحي الطبقة السياسية مجتمعة، ويحملون عليها فسادها وعجزها عن وضع حد للأزمة الاقتصادية الحادة.

في ما يلي المراحل الأساسية للحراك الشعبي اللبناني.

أعلنت الحكومة اللبنانية في 17 اكتوبر عزمها فرض رسم مالي على الاتصالات المجانية التي تتم عبر تطبيقات المراسلة الإلكترونية مثل واتس آب.

فجر هذا التوجه غضب اللبنانيين الذين نزلوا إلى الشوارع تعبيراً عن رفضهم لهذه الإجراءات. مرددين عبارة «الشعب يريد إسقاط النظام». الشعار الرئيسي للربيع العربي. وأحرق المتظاهرون إطارات وقطعوا طرقات في مدن عدة.

تراجعت الحكومة بعد ذلك عن فرض الرسم المالي، لكن آلاف اللبنانيين واصلوا احتجاجهم طوال الليل.

في 18 اكتوبر، أغلقت المدارس والجامعات والمصارف والمؤسسات العامة أبوابها.

وفي بيروت، أطلقت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع لتفريق متظاهرين وأوقفت العشرات منهم، وتم إطلاق سراحهم لاحقا.

وفي اليوم التالي، تظاهر عشرات الآلاف في البلاد من العاصمة إلى طرابلس شمالا وصور جنوبا وفي أقصى الشمال في عكار، وفي بعلبك شرق لبنان. كما قطع المتظاهرون طرقا رئيسية.

أعلن رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع استقالة وزراء الحزب الأربعة في الحكومة في 19 اكتوبر.

لكن المتظاهرين واصلوا ترديد شعار «كلن يعني كلن»، في دلالة على تمسكهم برحيل الطبقة السياسية بأكملها التي يحكم معظم أقطابها البلاد منذ 30 عاما على الأقل.

وفي 20 اكتوبر، بلغ الحراك الشعبي ذروته مع تظاهر مئات الآلاف في أنحاء البلاد.

في 23 اكتوبر، أصيب نحو 15 متظاهراً بجروح في مدينة النبطية (جنوب) في صدامات مع عناصر الشرطة البلدية، بدعمهم وفق شهود عناصر من «حزب الله» وحليفته «حركة أمل».

في 25 اكتوبر، هاجم مناصرون لـ«حزب الله» متظاهرين في بيروت، مرددين شعارات تأييد لزعيمهم حسن نصرالله.

ووقعت في اليوم التالي اشتباكات بين الجيش ومتظاهرين في منطقة طرابلس.

وفي 27 أكتوبر، شكل عشرات آلاف اللبنانيين سلسلة بشرية على امتداد الساحل اللبناني من الشمال الى الجنوب بطول 170 كلم.

وقعت صدامات في وسط بيروت في 29 أكتوبر، حين هاجم العشرات خيما للمعتصمين وحطموها.

وأعلن الحريري استقالة حكومته في خطوة تلقفها المتظاهرون بالابتهاج. وهو يتولى مع حكومته تصريف الأعمال لحين تكليف رئيس جديد تشكيل حكومة جديدة.

في 31 أكتوبر، استأنفت المدارس والجامعات الدروس، لكن مئات المحتجين نفذوا اعتصامات عند طرق رئيسية في البلاد، مكررين مطالبتهم بتحديد الطبقة السياسية الحاكمة كاملة.

في 3 نوفمبر، امتلأت شوارع بيروت ومدن كبرى أخرى بآلاف المتظاهرين، بعد ساعات من تجمع حاشد لمؤيدي رئيس الجمهورية ميشال عون.

في 6 نوفمبر، نفذ مئات الطلاب من المدارس والجامعات مسيرات وتظاهرات في كافة أنحاء البلاد. ونظم متظاهرون كذلك اعتصامات أمام مؤسسات عامة.

في 9 نوفمبر، أغلقت العديد من محطات المحروقات أبوابها، بينما هرع اللبنانيون إلى المتاجر لشراء المؤن خشية من ارتفاع جديد في الأسعار ونفاذ المخزون.

في 12 نوفمبر، اقترح رئيس الجمهورية تشكيل حكومة مناصفة من اختصاصيين وسياسيين فيما يطالب المتظاهرون بحكومة اختصاصيين مستقلة بعيدا عن أي ولاء حزبي أو ارتباط بالمسؤولين الحاليين.

وقال عون في مقابلة تلفزيونية، «إذا لم يجدوا (المتظاهرون) آوادم (أشخاص صالحين) في هذه الدولة، فليهاجروا»، ما أثار غضب المتظاهرين الذين أحرقوا إطارات ومستوعبات نفايات، وقطعوا معظم الطرق الرئيسية في البلاد مطالبين برحيل الرئيس».

وقتل متظاهر برصاص عسكري في منطقة خلدة جنوب بيروت، وهو ثاني شخص يقتل منذ بدء الاحتجاجات.

في 13 نوفمبر، توجه مئات المتظاهرين إلى القصر الرئاسي لكن الجيش كان أقفل الطرقات المؤدية إليه بالعوائق الحديدية والسياج الشائك.

وفي 15 نوفمبر، تفاقمت النقمة الشعبية غداة تسريبات أكدت توافق القوى السياسية الرئيسية في البلاد على تكليف الوزير السابق محمد الصفدي (75 عاما) تشكيل الحكومة، مستبقين بذلك تحديد موعد الاستشارات النيابية وفق الدستور. في مواجهة غضب الشارع، طلب الصفدي سحب اسمه من التداول.

واتهم المتظاهرون السلطة بالسعي إلى الالتفاف على مطلبهم بتشكيل حكومة تضم اختصاصيين بعيدا عن الوجوه السياسية التقليدية.

في 19 نوفمبر، أكد عون الذي انه منفتح على حكومة تضم ممثلين للحركة الاحتجاجية.

أرجأ البرلمان الذي حاصره المتظاهرون، للمرة الثانية جلسة لمناقشة مشروع قانون عفو عام يستفيد منه الآلاف الموقوفين والمطلوبين، ويخشى حقوقيون أن يكون مظلة لتمرير عفو عن جرائم بيئية ووظيفية وتهرب ضريبي.

أعادت المصارف فتح أبوابها بعد إضراب لموظفيها دام أسبوعا.

في 21 وفي خطاب ألقاه عشية عيد الاستقلال الـ76، كرر عون دعوته إلى الحوار بدون أن يقدم مقترحات عملية.

في 11 ديسمبر، اشترطت مجموعة الدعم الدولية للبنان التي اجتمعت في باريس تقديم اي مساعدة مالية بتشكيل حكومة «فاعلة وذات صدقية» تجري إصلاحات «عاجلة».

وفي اليوم التالي، طلب الحريري دعم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

تدهور سريع في الوضع الاقتصادي وتزايد القيود التي تفرضها المصارف على عمليات سحب الأموال مع نقص في السيولة.

في 14 ديسمبر ، أصيب العشرات في مواجهات في بيروت هي بين الأكثر عنفا منذ بدء الحراك الاحتجاجي، وخصوصا أن قوات مكافحة الشغب استخدمت الغاز المسيل للدموع.

وفي اليوم التالي، تجددت المواجهات ليلاً بين متظاهرين وقوات مكافحة الشغب قرب مبنى مجلس النواب، والحصيلة عشرات الجرحى.

وقال وزير الخارجية الفرنسي جان ايف لودريان، «على السلطات السياسية أن تحزم امرها لأن البلد يعيش وضعاً مأسوياً».

في 16 ديسمبر، أعرب الجيش اللبناني عن أسفه لـ«الفوضى» التي عمت خلال الليلة الفائتة، فيما أعلنت الرئاسة اللبنانية إرجاء الاستشارات النيابية لتسمية رئيس جديد للوزراء للمرة الثانية.

من ناحية أخرى أكد رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، سعد الحريري، انه طلب تأجيل الاستشارات النيابية لتسمية رئيس الحكومة الجديد تفادياً لمشكلات دستورية ووطنية جديدة.

وجاء في بيان أصدره المكتب الإعلامي لسعد الحريري: «تأجيل الاستشارات لأيام معدودة تفادياً لإضافة مشاكل دستورية ووطنية إلى الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والمالية الكبيرة التي يواجهها بلدنا».

وبحسب البيان: «اتضح أن كتلة التيار الوطني الحر كانت بصدد إيداع أصواتها فخامة رئيس الجمهورية ليتصرف بها كما يشاء، وهذه مناسبة للتنبيه من تكرار الخرق الدستوري الذي سبق أن واجهه الرئيس الشهيد رفيق الحريري في عهد الرئيس إميل لحود، وللتأكيد أن الرئيس الحريري لا يمكن أن يغطي مثل هذه المخالفة الدستورية الجسيمة أيا كانت وجهة استعمالها، في تسمية أي رئيس مكلف».

وأضاف البيان: «تبلغ الرئيس الحريري فجر اليوم قرار حزب القوات اللبنانية الامتناع عن التسمية أو المشاركة في تسمية أحد في الاستشارات النيابية التي كانت مقررة اليوم»، موضحا «الأمر الذي كان من شأنه أن ينتج تسمية من دون مشاركة أي كتلة مسيحية وازنة فيها، خلافا لحرص الرئيس الحريري الدائم على مقتضيات الوفاق الوطني».

وختم بالقول: «وبناء عليه، تداول الرئيس الحريري مع دولة الرئيس نبيه بري، الذي وافقه الرأي، وتوافقا على أن يتصل كل منهما برئيس الجمهورية للتمني عليه تأجيل الاستشارات أياما معدودة».

وللمرة الثانية، أعلنت رئاسة الجمهورية اللبنانية، الإثنين، تأجيل الاستشارات النيابية لتسمية رئيس الحكومة اللبنانية الجديد إلى الخميس المقبل.

أمريكا تطلب تفسيراً لتهديد تركيا بإغلاق قاعدتين

قاعدة أمريكية في تركيا

واشنطن – «وكالات»: طالب وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر، الإثنين، أنقرة بتقديم تفسير بشأن تهديدات بإغلاق قاعدتين عسكريتين استراتيجيتين تستخدمهما الولايات المتحدة في تركيا.

وهدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الأحد، بإغلاق قاعدتي إنجرليك وكوريجيك، خلال مقابلة مع قناة تلفزيونية موالية للحكومة. والقاعدتان تقعان على الساحل الجنوبي الغربي لتركيا، قرب الحدود مع سوريا.

ويستخدم سلاح الجو الأميركي قاعدة إنجرليك في إطار مكافحة تنظيم داعش في سوريا، بينما تضم قاعدة كوريجيك محطة رادار كبرى لحلف شمال الأطلسي.

وقال إسبر للصحافيين إنه سيكون بحاجة للتحدث إلى نظيره التركي خلوصي أكار «لفهم ما يعنونه حقا ومدى جديتهم».

وأضاف «إذا كان الانسحاب جادين بهذا الخصوص، أعني، أولا هم دولة ذات سيادة، لديهم الحق الطبيعي في استقبال أو عدم استقبال قواعد لحلف شمال الأطلسي أو لقوات أجنبية»، وجاءت تصريحاته خلال عودته جوا من بلجيكا حيث حضر مراسم الذكرى الـ75 لمعركة الأردين.

وقال: «أعتقد أنها تصبح مسألة متعلقة بالحلف، التزامهم بالحلف، إذا كانوا حقا جادين في ما يقولونه».

وعبر إسبر أيضاً عن خيبة أمله إزاء الاتجاه الذي تسلكه أنقرة على ما يبدو، في ابتعادها عن حلف شمال الأطلسي وتقربها من روسيا.

وفرضت الولايات المتحدة عقوبات على تركيا لشرائها صواريخ روسية من نوع اس400– على الرغم من تحذيرات واشنطن من عواقب هذا الأمر.

وفي الأشهر الأخيرة تدهورت العلاقات بين الدولتين المتضوبتين في حلف شمال الأطلسي على خلفية شن أنقرة هجوما على وحدات حماية الشعب الكردية في شمال سوريا.

والأربعاء الماضي تبنت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي اقتراح قانون بدعمه الحزبان الجمهوري والديمقراطي، يلحظ فرض عقوبات قاسية على تركيا ومسؤوليها على خلفية صفقة شراء صواريخ اس– 400 والهجوم على شمال سوريا.

الأمم المتحدة تدعو لمواصلة إدخال المساعدات الإنسانية إلى سوريا

قائد قسد: لدينا 110 آلاف مقاتل ونتمسك بهيكلية قواتنا

قائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي

دمشق – «وكالات»: كشف قائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي، في حديث لصحيفة الشرق الأوسط، قيام القوات الأمريكية بالانتشار في مناطق جديدة شرق الفرات بموجب قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي وحماية الثروة النفطية في المنطقة.

وأوضح أن الوضع شرق الفرات معقد أكثر بكثير من السابق بسبب وجود القوات الروسية والتركية والسورية والتحالف و«لدينا مجموعات تنسق معها لتجنب حصول مفاجآت».

وقال إن قواته لم توافق على جميع بنود اتفاق سوتشي بين روسيا وتركيا بينها الإشارة إلى اتفاق أضنة، موضحا أن «تركيا تقوم بعمليات تغيير ديمغرافي وهدفها الأساسي التطهير العرقي، وسنعدّ أي دعم أو موافقة على الخطط التركية، بمثابة مشاركة مع تركيا في عمليات التغيير الديموغرافي والتطهير العرقي».

وأكد رداً على سؤال توقيعه مذكرة تفاهم مع مدير مكتب الأمن الوطني السوري اللواء علي مملوك، قائلاً: «كنا طلبنا مراراً من الحكومة السورية نشر قواتها على الحدود لدحض الحجج التركية لغزو الأراضي السورية. سابقاً، لم تتجاوب الحكومة، لكن بعد الغزو التركي الأخير تجاوبت مع ذلك، ووافقنا على نشر قوات الحكومة في جميع نقاط التماس بين قواتنا وقوات تركيا».

وقال عبدي إنه طالب خلال مفاوضات مع دمشق بالحفاظ على خصوصية قوات سوريا الديمقراطية التي تضم 110 آلاف مقاتل وعنصر في الأمن الداخلي، في جيش سوريا المستقبل.

وسئل عن مستقبل الإدارة الذاتية، فأجاب أن المفاوضات مع دمشق «تتطلب وقتاً أكثر وحواراً أطول»، موضحاً: «المنطقة تحتاج إدارة ذات طابع سياسي».

من ناحية أخرى اعتبر تقرير للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس سلم أخيراً لمجلس الأمن، أن «لا بديل» من مواصلة إيصال المساعدات الإنسانية إلى سوريا عبر الحدود وخطوط الجبهة.

ويجري أعضاء المجلس مفاوضات لتمديد هذه الآلية التي ينتهي مفعولها بداية العام المقبل.

وقال دبلوماسي لم يشأ كشف هويته «ليس من مصلحة أحد عرقلة هذا القرار»، فيما يتحدث آخرون عن سعي روسي إلى تعزيز سيطرة النظام السوري على البلاد.

وتستخدم حالياً 4 نقاط عبور، اثنتان عبر تركيا وواحدة عبر الأردن وواحدة عبر العراق، وتتم مناقشة فتح نقطة خامسة عبر تركيا.

وأفاد دبلوماسيون أن دائرة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة تؤيد هذا التمديد مع ازدياد الحاجة إليه في ضوء الهجوم العسكري التركي في شمال سوريا.

ورأى غوتيريس، أنه إذا كان قد أحرز تقدم لتوزيع المساعدات الإنسانية داخل سوريا، فإن عبور الحدود وخطوط الجبهة يبقى لا غنى عنه.

وكتب في تقريره الإثنين، أن «المساعدة الإنسانية التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة شهرياً تشمل مواد غذائية لنحو 4.3 ملايين شخص، إضافة إلى علاج طبي لأكثر من 1.3 مليون شخص في مختلف أنحاء البلاد».

وأكد، أن «المساعدة عبر الحدود...تظل عنصراً أساسياً في الرد الإنساني».

وتفاقم الوضع الإنساني في سوريا خلال هذا العام، ولا يزال «11 مليون شخص» يحتاجون إلى المساعدة بحسب التقرير.

وكرر غوتيريس وجوب القيام بكل ما هو ممكن لتجنب هجوم عسكري واسع النطاق في محافظة إدلب شمال غرب سوريا حيث يعيش نحو 3 ملايين شخص.